مُعجم ما استعجم

من أسماء البلاد والمواضع

تأليف

الوزير الفقيه : أبى عُبيد ، عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى

المتوفَّى سنة ٤٨٧ هجرية

الجزء الأول

عارضه بمخطوطات القاهرة ، وحققه وضبطه

مصطفى السقا

المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

عالم الكتب

بيروت

مقدمة

وصف المعجم ، وبيان قيمته العلمية ، وتاريخه

هذا مُعجَم ما استَعْجَم من أسماء المواضع والبلاد ، لأبي عبيد البكريّ . وهو معجم لُغَوىّ جُغرافىّ ، يَصِف جزيرة العرب ، وَيتقَرّى ما بها من المعالم والمَشاهد ، والبُلْدان والمعاهد ، والآثار والمحافِد ، والمَناهِل والموارد ؛ ويَتتبَّع هِجْرة القبائل العربية من أوطانها ، واضطرابها فى أعطانها ، وتردّدها بين مصايفها ومَرابعها ، ومباديها ومحاضرها ؛ ويذكر أيامها ووقائعها ، وأنسابها وعشائرها .

وهو أثر نفيس من صميم التُّراث الأدبى والعلمىّ ، مِمّا خلّفه العرب إبّان نُضْجهم العقلىّ ، وارتقائهم العِلمىّ ، ولا نكاد نجد له نظيراً فى مَعاجم البُلْدان ، التى وصلت إلى أيدينا سليمة من أحداث الزمان ، فهو يَبُذُّها جميعاً : غَزارة موادّ ، وكثرة تفاصيل ، واكتمال عناصر ، ودقة مناهج ، وتمام ضبط ، وجمال أسلوب ، وتحرير عبارة .

سَبق البكرىّ إلى التأليف فى جغرافية جزيرة العرب ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الهَمْدَانىّ اليمنى ، المعروف بابن الحائك ، المتوفى بصَنْعاء من اليمن سنة ٣٣٤ هجرية ، وكتابه « صفة جزيرة العرب » ، الذى نشره المستشرق مولّر سنة ١٨٨٤ بمطبعة بريل بلَيدن ، من أنْفَس كتب الجغرافيا القديمة : اعتمد فيه على مشاهداته الخاصة ، وما عاينه فى أثناء رِحْلاته فى جزيرة العرب ، لا على النقل من الكتب ؛ لكنّه مع هذه المزية الظاهرة ، لا يبلغ مَبلغ معجم البكرىّ ، لشدة إيجازه . وقلة تفاصيله ، إلا فيما يخص جغرافية بلاده ، وهى القسم الجنوبى من جزيرة العرب ، فقد حشَد له كل جهوده ؛ ولأنه لم يُرتّب كتابه ترتيب المعاجم ، وإنما رتبه على أبواب وفصول .

على أن البكرىّ قد انتفع من كتاب الهَمْدَانىّ هذا كثيراً ، فكان من مصادره المُهِمّة ، ينقل عنه ، ويستند إليه ، وخاصة إذا أظلم ليل الشُّبهة وغامت سماء الشكوك .

وممن ألف بعد البكرى مُعْجما عامّا فى البُلدان وذكر جزيرة العرب ، ياقوت بن عبدالله الرومى الحموى . (٥٧٢ ـ ٦٢٦ هـ) صاحب معجم البُلْدان ، وهو من أجل هذه المعاجم خطراً ،

وأعظمها قدرا ، ومن أحسنها ضبطا ، وأحفلها مادّة ، وأعمها فائدة ، إلا أنه مع كل هذه المحاسن لا يُوَازَن بمعجم البكرىّ فى ضبطه وتحرِّيه ؛ فإن البكرىَّ لُغَوِىّ دقيق الحسّ، كامل الأداة ، من النحو ، والصرف ، واللغة ؛ رَيّانُ من علوم الرواية : الأشعار ، والأخبار، والأنساب ؛ إلى علوم الدين : الحديث ، والتفسير ، والفقه ، وغيرها من أطراف الثقافة الإسلامية . كما أنه لا يفوقه استيعابا وإحاطة ؛ وهو أمر يبدو غريباً ، ولـكنه الحقيقة سافرة : فإن معجم البكرىّ ليس من المعاجم العامّة للبُلْدان ، وإنما هو معجَم لغوىّ . خاصّ بتحقيق أسماء المواضع التى وردت فى الشعر العربىّ ، وفى الأحاديث ، وفى كتب السِّيَر ، والتواريخ القديمة ، وأيام العرب ، وما إلى ذلك ؛ فهو فى هذا النوع الخاصّ ، أكثر جمعاً لأسماء المواضع العربيّة ، من معجم البُلْدان لياقوت . وكم عثرت عند البكرىّ ، بل عند الهمْدانىّ ، على أسماء بُلْدان وأماكن ، لم أجدها عند ياقوت ، لأنّ معجم ياقوت معجم عام فى الجغرافيا : يصف البُلدان المشهورة ، فى أرجاء المعمورة .

أما غير الهمْدانىّ وياقوت من أصحاب كتب الجغرافيا ، فليس يَمنينى أن أقف عندهم ، مُوازنا بين البكرىّ وبينهم ، فقد ظهر فضله على جميعهم ، بتفوّقه على زعمائهم ؛ وكفى بالهمْدانىّ وياقوت عالمين ، ومؤلفين رئيسين .

أخصّ مزايا معجم البكرىّ كما قلت الضَّبط : فإنّه لهذا الغرض أُلِّف ، وقد أبان هو عن ذلك فى مقدمته ، إذ رأى كثيراً من أسماء البُلدان التى ترد فى الأحاديث والأشعار والسير والتواريخ ، قد دبّ إليها التصحيف والتحريف ، وضرب لذلك أمثلة كثيرة ؛ وكان هذا التحريف داء قديماً ، لم يسلم من آفته حتى أئمة الرُّواة وكبار العلماء ، كالأصمعىّ من علماء اللغة ، ويزيد بن هارون من المحدِّثين ، فراعه ذلك ، وأوحى إليه بتأليف كتابه .

والبكرىّ يضبط الـكلمات بالعبارة لا بالحركات ، وهذه إحدى مزاياه ، ولولا ذلك لاختل المعجم ، وضاعت قيمته ، ولم يسلم من شوائب التحريف ، التى ذهبت بكثير من محاسن غيره .

ويعوّل المؤلف فى الضبط على الشعر العربى أولا ، فيأتى بالشعر الذى ورد فيه اسم المـكان ، ويُسنده إلى الراوى الذي نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجِّح رواية الثقات ، ويعتمد فى ذلك على النسخ الفذّة ، التى كتبها العلماء نفسهم بأيديهم ، أو التى

كتبها ورّاقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرّزون ، وقرءوها عليهم ؛ وقد اجتمع للبكرىّ من الـكتب ذوات الخطوط المنسوبة ، والأصول المضبوطة ، شىء كثير ، من كتب أبى على القالى التى دخل بها الأندلس ، ومؤلفاته التى عليها خطه أو سماع تلاميذه ؛ ومن كتب غيره من العلماء ، كالأصمعىّ ، رواية ابن أخيه عبد الرحمن ، أو أبى حاتم السجستانىّ ؛ ومن كتب أبى عُبيد ، وابن دُريد ، ونِفْطَوَيْه ، وابن السِّكِّيت ، والسَّكونىّ والهَمْدانىّ ، والأحول والأثرم ، وغير هؤلاء من الأعلام الذين لايوجد فى أيدينا من كتبهم الآن إلا النَّزْرُ اليسير.

وكان يعتمد فى الحديث على روايات الـكتب الصِّحاح ، وخاصة الموطَّأ ، والبُخارىّ ، وسُنَن أبى دَاود ؛ وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وَهب وابن القاسم من شيوخ المالـكية .

وينقل عن ابن إسحاق صاحب السِّيرة ، وعن أبى جعفر الطَّبَرى . ويصحح ماوقع فى كتب أولئك وهؤلاء من تحريف فى أعلام البُلدان ، ويخرج من المُعَمَّعة منصورا فى أكثر الأحيان .

ومعجَم البـكرى قليل الحشو والفضول : ذلك أنه لم يكن مما يَعنيه أن يذهب مذهب ياقوت ، فى قياس طول البلد وعرضه ودرجة حرارته ، وذكر مياهه ونباته وحيوانه ومشاهده وآثاره وأسواقه ، فإن كل هـذا مما يتناوله البحث الجغرافى الخالص ؛ أما البـكرىّ فقد حدَّدَ غرضه فى مقدمته بأنه لُغوىّ بَحْت ، يقوم على الضبط وتصحيح الأسماء أولا ، لا على جمع الأخبار ، ولذلك قلّ تعرّضه لـكثير مما يتعرض له الجغرافىّ المتخصّص ؛ ولم يكن كذلك مما يَعنيه أن يذكر العلماء الذين خرجوا من كل بلد ، مما أطال فيه ياقوت وأسهَب ، وهو إن لم يَخْلُ من فائدة إلى الحشو أقرب ، لأن لمعرفة الرجال كتبا خاصة ، وقد عابه بذلك صاحب كتاب « مَراصد الاطلاع ، على أسماء الأمكنة والبقاع » ، الذى اختصر مُعْجَم البُلدان ، بعد حذف فضوله وحشوه ، فى نحو ثلث صحائفه .

وليس فى مُعجم البكرىّ مايُعاب به عند المشارقة ، سوى ترتيبه بترتيب حروف الهجاء عند المغاربة على هذا النحو : ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ى

ولـكن مما يُعاب به عنـد جميع الناس أنه جعل ترتيب الـكلمات فى كل باب على ترتيب الحرفين الأول والثانى الأصليين من الـكلمة ، دون نظر إلى ترتيب مابعدهما من

الحروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة كألف صاحب وفاضل ، أهمله ولم ينظر إليه ، واعتبر الحرف الثانى مابعد الألف ، وفى هذا مافيه من العُسْر والتكلف . ولذلك يضطر الباحث عن كلمة فى حرف من الحروف أن يقلّب صفحات المعجم فى هذا الحرف ، حتى يعثُر على ضالّته بالمصادفة ، لا بأن يطلبها فى موضعها الذى ينبغى أن تستقر فيه ، بحسب نظام الفهرسة الدقيقة لألفاظ المعاجم .

ولذلك كان من عملى فى هذا المعجم أن غيّرت وضع مادته ، ورتبتها على حسب ترتيب حروف الهجاء فى المشرق ، وعلى مايقتضيه نظام الفهرسة الصحيح ، وذلك بترتيب حروفها بحسب صورتها ، لا بحسب جوهرها ومادتها ، فليس مما يَعنِى الباحث أن يكون الحرف أصليا أو زائدا ، وإنما يعنيه أن يكون موضع الكلمة التى فيها حرف الألف قبل موضع الكلمة التى فيها حرف الباء ، وهذه قبل التى فيها حرف التاء ، فى أى مكان وقع الحرف من الكلمة . كما يَعنيه هذا الترتيب نفسه فى الأحرف التى بعد الحرفين الأوّلين ، وبهذا تأخذ الكلمات أوضاعا طبيعية مسلسلة ، تهتدى فيها العين إلى موضع البحث من المعجم بسرعة ، وبالنظرة العَجْلى والخاطفة ، دون كد الذهن فى قواعد الأصالة والزيادة ، أو الاعتماد على الفهارس والملاحق وما إليها ، فإن ذلك مما يصرف النفس عن الاستفادة من الكتاب إلى غيره مما هو أسهل منه وضعا . وكم رأيت من فضلاء الباحثين من يصرفه تعقيد كتاب القاموس المحيط للفيروزاباديّ ، عن الاستفادة من جواهره ولآلئه .

وعلى الرغم من هذا تلقى العلماء المسلمون قديما وحديثا معجم البكرىّ بالقَبول ووثّقوا صاحبه ، ورفعوه مكانا عِليّا ، فوق اللغويين وأصحاب المعاجم ، واعتمدوا عليه فى تحقيق المشكلات ، خصوصا علماء المغاربة والأندلسيين ، من المحدّثين والأخباريّين ، ومن أشهرهم القاضى عِياض (٤٧٦ — ٥٤٤) فى مَشارق الأنوار ، والسُّهَيلى (٥٠٨ — ٥٨١ هـ) فى الرَّوض الأُنُف ، فقد نقلا عنه كثيرا فى كتابيهما . أما أصحاب المعاجم اللغوية ، فمعجم البكرىّ كان عندهم أعظم أصولهم ، فى تحقيق أعلام البُلدان العربية وضبطها ، وأكثر من انتفع به منهم الفَيروزاباذىّ (٧٢٩ — ٨١٧ هـ) صاحب القاموس ، والزَّبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥ هـ) صاحب تاج العروس ، وشيخه محمد بن الطَّيِّب الفاسى (١١١٠ — ١١٧٠ هـ) صاحب الحاشية على القاموس ، وكثير غير هؤلاء .

ومهما ذكرتِ المعاجم اللغوية من أسماء المواضع ، فقد بقى فى مُعجم البكرىّ بعد ذلك كثير من أعلام الأمكنة ، لم تحوه معاجم اللغة ، مع أنه من صميم المادة العربية ؛ ولذلك كان الكتاب ولا يزال مرجِعا مستقلاً يقدّره العلماء الباحثون حق قدره .

والعلماء المستشرقون من الغربيين ليسوا أقل تقديرا لهذا المعجم من المشارقة ، فقد أبان العلاّمة دُوزى الهولندىّ عن منزلة معجم البكرىّ فى كتابه : مباحث فى التاريخ السياسى والأدبى لأسبانيا فى العصور الوُسطى (الجزء الأول ، الطبعة الأولى بلَيدن سنة ١٨٤٩ ص ٣٠٤ ، ٣٠٥) إذ يقول ما ملخصه :

« إن المعجم فريد فى بابه ، فليس لدينا كتاب يمكن أن يُوازَن به من ناحية السّعة ، أو من ناحية دقة التفاصيل ، فهو يحتوى على عدد ضخم من أسماء الأماكن والبلاد والجبال والأنهار والمياه ، مرتبة بترتيب الحروف الهجائية عند أهل المغرب ، مما يرد ذكره فى الروايات العربية القديمة ، وفى أحاديث الرسول ، وفى الشعر على الخصوص . والمؤلف ينبه على ضبطها وتحديد أماكنها ، ويقتبس كثيرا من الأشعار التى ورد ذكرها بها . ولا شىء أجلب للعناء ولا أحوج إلى الضبط ، من أسماء المواضع والأماكن التى ترد فى الشعر القديم . والكتاب يقدّم مَعُونة لا تقدّر فى هذه السبيل ، ولا غنى عنه لكل من يدرس التاريخ والشعر القديمين ، والجغرافيا والوثائق التاريخية أو الشبيهة بالتاريخية .

وأقول أخيرا ما قلته أولا : إن هذا الكتاب فريد فى بابه ، إذ أن كل ما بقى لنا من هذا النوع ضئيل هزيل ، غير دقيق فى معظم الأحيان ، إذا وُوزن بهذا الكتاب الجليل ، الملىء بالتفاصيل الشائقة الغريبة ، والذى ألفه مؤلفه مستعينا بأصول ممتازة ، تكاد تكون اليوم مفقودة .

ومُؤلّفه أديب وجغرافى ، كان جديرا كل الجدارة بالقيام بهذه المهمة الشاقّة ، فإن غيره من الجغرافيين يُكدّسون الأخطاء فوق الأخطاء ، ويأتون بالمتناقضات بعد المتناقضات ؛ فإذا أخذت اسم مكان ورد فى قصيدة قديمة ، وحاولت البحث عنه فى أى كتاب — خلا « مراصدَ الاطلاع ، على أسماء الأمكنة والبقاع » فإنه فى هذا الباب فوق كل نقد — ونفرض أنك وجدت الاسم فيه ، وذلك نادر ، ووازنت بين ما يقوله ذلك الجغرافى فى كتابه ، وما يقوله البكرىّ ، فإنك تجد فى الغالب أن المعلومات التى يأتى بها الأول خطأ كلها ، أو قل : مختلطة

مهوّشة ، على حين أن المعلومات التى يأتى بها البكرىّ صحيحة مفصّلة ، وواضحة ناصعة .

ويزيد فى قيمة هذا الكتاب مقدمته التى بيّن فيها المؤلف حدود بلاد العرب ، وأقسامها الجغرافية : تِهامة والحجاز ونجدا واليمن ، كما تحدّث فيها عن القبائل العربية ، التى استقرت فى هذه الأقسام ، وأرخ تنقلاتها ووقائعها وأيامَها » .

أما المستشرق فردنند وستنفلد (١٨٠٨ — ١٨٩٩) صاحب الفضل على المكتبة العربية ، بما نشر من نفائسها وذخائرها ، مثل مُعْجم البلدان لياقوت ، والسِّيرة لابن هشام ، والاشتقاق لابن دريد ، وكثير غيرها من أمهات الكتب ، فقد انتفع بتقدير العَلاّمة دُوزى للكتاب ، وأقبل عليه يدرسه ، ويستجلى محاسنه ، وأدهشته مقدمته ، فترجمها كلها إلى الألمانية ، وأنشأ على أساسها بحثا مهما فى أماكن القبائل العربية وتنقلاتها (وقد طبع كبحث مستخرج من المجلد الرابع عشر لأعمال الجمعية الملكية للعلوم سنة ١٨٦٩) .

ثم اتجهت عنايته إلى نشر المعجم ، فراح يجمع له الوثائق ، ويقابل نسخته التى كتبها بالنسخ المفرقة فى مكتبات لَيدن ، وكِمْبردج ، ولَندن ، ومِيلان . واستخلص بالاعتماد على هذه النسخ الأربع صورة كتبها بخطه ، وأذاعها بمطبعة الحجر . Lithographe ، فى مجلدين كبيرين من القدر المتوسط ، بلغ مجموع صفحاتهما مع المقدمة والفهرس أكثر من ٩٠٠ صفحة ، صدر المجلد الأول منهما سنة ١٨٧٦ ، والثانى سنة ١٨٧٧ بجوتنجن من ألمانيا .

وقد بذل وَستنفلد قُصارى جُهد العالم الضّليع ، فى الضبط والتحرّى ومقابلة النسخ ، والاستيثاق من الأصول . وأضاف إلى الكتاب فَهرسة شاملة للمواضع التى وردت قصدا فى أماكنها ، وعَرَضا فى غير أماكنها مرتبة على حروف الهجاء بطريقة أهل المشرق ، بلغت سبعا وخمسين صفحة ، ومقدمتين للجزأين فى اثنتى عشرة صفحة ، وسلخ فى كل ذلك زمنا طويلا ، بل عمرا مديدا .

لكن النسخ التى اعتمد عليها العلامة وَستنفلد ، كما وصفها فى مقدمة الجزء الأول ليست مستوية فى درجة الصحة ، ولا فى استيعاب المادّة ، وقلما خلت من اضطراب ، كأكثر النسخ الموجودة فى العالم من هذا الكتاب .

ولذلك وقع فى مطبوعته شىء كثير من التصحيف والتحريف ، والزيادة والنقص ، يعذر الناشر فى أكثره ، لأنه مطابق لما بيده من النسخ الأربع . ولعله إنما نشره بمطبعة

الحجر ، وأغفل مقابلات النسخ ، لأنه اعتبرها طبعة مؤقتة يستفيد منها العلماء فى بحوثهم فائدة سريعة ، إلى أن يحصل على أصول أخرى غير تلك ، أتم ضبطا ، وأوضح خطا ، وأكثر تفصيلا ، تعين على نشر الكتاب و إذاعته فى طبعة بمطبعة الحروف ، كما فعل فى معجم البُلدان والسيرة والاشتقاق وغيرها . هذا إلى أنه أبقى المعجم على ترتيبه الذى وضعه عليه المؤلف ، وهو وضع غير مألوف عند المشارقة ، لاختلاف ترتيب الحروف الهجائية فى المغرب ، عنها فى المشرق . ولذلك كان مصدر عناء للباحثين فى طبعة جوتنجن من المشارقة ، فلم يقبل عليه إلا الأقلّون ، برغم أن الناشر قد أضاف إليه فَهرسة على ترتيب أهل المشرق للحروف .

وقد حَفَزَنى الإعجاب بمعجم البكرىّ ، أن أبحث إبّان الحرب ، عما يوجد من مخطوطاته بمصر ، فتتبعت فهارسها بجامعة فؤاد الأول ، ودار الكتب المصرية ، وخزانة الأزهر ، وغيرها ، فعثرت على ثلاث نسخ منه ، اثنتين بدار الكتب ، ونسخة بالأزهر ، وكلها يمتاز بحظ موفور من الضبط ، والوضوح ، وجمال الخط ، و إن لم تستو فى استيفاء المادة ، فأقبلت عليها بحثا ودرسا ، ومقابلة وموازنة ، إلى أن وضح لى أنها فى مجموعها أقدم زمنا وأحسن ضبطا ، وأتم تفصيلا ، من النسخ التى عثر عليها العلامة وَستنفلد ، وأنه يمكن أن ينتفع بها كلها فى تصحيح الكتاب ، و إخراج صورة صحيحة منه .

ولما كانت لجنة التأليف والترجمة والنشر مَعْنيّة بنشر نفائس المخطوطات والكتب ، عرضت أمر هذا المعجم على حضرة رئيسها صاحب العزة العالم الجليل الأستاذ أحمد أمين بك ، فوافقنى على إعادة نشره ، مطابقا للأصول المصرية المحفوظة عندنا بمصر ، وعهد إلىّ فى القيام بتحقيق الكتاب وترتيبه ، على أن تتكفّل اللجنة بنفقات طبعه فى مطبعتها .

وها نحن أولاء جميعا نقدم هذا الجزء الأول من المعجم إلى رُوّاد البحث عن المصادر العربية العتيقة ، يختال فى أبراده ووشيه ، وحُلَله ورَقْمه ، من الورق الأبيض الناصع ، الذى طال عهد الناس بفقده ، ومن الحروف العربية الجميلة ، فوق الذى بذلناه فيه من تحقيق وتصحيح ، لا تراهما إلا العين المجردة من الهوى ، مما اقتضى منا كثيرا من الجهد المضنِى ، والعناء الذى لا يقوم به إلا الصبر الجميل .

الأصول المخطوطة التى اعتمدت لطبع هذا المعجم

أما الأصول المخطوطة التى اعتمدتُ عليها فى إخراج الكتاب وتحقيقه فثلاثة :

الأصل الأول : النسخة المرموز لها بالحرف س ، وهى محفوظة بدار الكتب المصرية ، ورقمها ٤٠٤ جغرافيا ، مجلد واحد ، من أول الكتاب إلى آخر حرف الحاء ، وخطها أندلسى جميـل ، وورقها كَتّانى ثخين ، أبيضُ مُشْرَبٌ صُفْرة ، تخف على الهوامش ، وتشتد تحت السطور المكتوبة ، ويكاد يكون لون الورق تحت المداد بُنّيا ؛ وقد آذنت هذه النسخة بالزوال ، لكثرة ما بها من تقطيع وترقيع ، وهى لا تحتمل تقليب الأيدى ، لشدة جفاف ورقها وتكسره ؛ وتَضِنُّ دار الكتب صنعا بأن تصورها ، وتحفظ أصلها فى حجرة المعرض ، لقدمها وجمال خطها .

عدد صفحات هذا المجلد ٢٩٤ صفحة . ويؤخذ من قدر مادّته ، ومن عبارة الصفدىّ التى على وجهه أنه كان يتبعه سِفْران آخران ، إلا أنه اليوم أصبح فريدا وَحيدا . أما المجلدن الآخران اللذان أضيفا إليه لتكملة النسخة ، وكتب عليهما الرقم الذى على السفر الأول (٤٠٤) فليسا من هذه النسخة فى قليل ولا كثير ، وإنما هما بقية من نسخة أخرى ، سنصفها بعد هذه ، ونثبت خطأ دار الكتب فى ظنها ، بأدلة فنية ومادية لا تحتمل جدلا .

طول صحيفة هذا المجلد ٢٧ سنتيمترا ، وعرضها ٢٠ وطول مسطرتها ½ ١٩ سنتيمترا ، وعرضها ١٣ وعدد سطورها ٢٥ وعدد كلمات كل سطر فى المتوسط ١٤ كلمة ، وتتميز كلمات المعجم وأسماء الشعراء بخط كبير جَهير ، بقلم الكاتب نفسه ، وبالمداد الأسود الذى كتب به المتن .

وبأعلى الصفحة الأولى من الكتاب بخط كبير هاتان الكلمتان :

وقف الخاصية

وتحته بخط أندلسى كبير : السفر الأول من كتاب

وتحت ذلك بنفس الخط : معجم ما استعجم تأليف أبى عبيد

وتحت ذلك بخط صغير : عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرىّ

وتحته : رحمه الله ، وغفر له

وتحت ذلك هذه العبارة التى تتضمن تاريخ النسخ ومكانه ، وهى :

« استنسخ بمدينة سَبتة حرسها الله ، من كتاب الفقيه . . . . للفقيه الأجل الأكرم الأفضل أبى محمد عبد الله بن الشيخ المرحوم أبى الطيب عبد المنعم ابن عبد النور ، رحمهم الله ، ونفع به مالكه .

وكان الفراغ منه يوم الخميس التاسع عشر من رجب الفَرْد عام عشرة وستمائة .

ونلاحظ هنا أن يداً أثيمة قد امتدت إلى اسم الفقيه مالك النسخة التى هى أصل لنسختنا هذه ، فمحته ، وصار محله خلوا بقدر سطر .

وتحت ذلك قريبا من وسط الصفحة ، كتبت هذه العبارة . بخط الرقعة الجميل الحديث :

« مستخرج من دشت المؤيد ومضاف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ نمرة ٧١ يومية

نمرة خصوصية : ١٨٣ لغة نمرة عمومية : ٢٥٥١٥

ويلى ذلك حروف الهجاء عند المغاربة ، وهى التى رتب عليها المعجم ، ولعلها بخط الكاتب ومداده .

وفى أسفل الصفحة من جهة اليمين كتابة جانبية نصها : « هو وما بعده من كتب خليل بن أيبك الصفدىّ » . والعبارة بخط بارع فى الجمال ، من خط عصر المماليك ، ويظهر لى أنها خط الصفدىّ نفسه ، وهى تشبه تعليقات كثيرة ، وطررا مكتوبة بهذا القلم البارع ، مبثوثة على هوامش الكتاب وجوانبه .

وفى اعتدال صفحة الكتاب إلى جانب عبارة الصفدىّ ، نحو خمسة أسطر بخط ديوانىّ مصرىّ متأخر ، بين النسخىّ والرُّقعة ، قد محيت ، و بقيت مَعالمها غير واضحة ، وفيها بقية من اسم المرحوم على مبارك باشا ، أحد الوزراء السابقين فى عصر إسماعيل وتوفيق . ولعل هذه العبارة تتضمن مَحضرا وإشهادا بالعثور على هذه النسخة بجامع المؤيَّد ، واستنقاذها من الدشت ، حينما كان على مبارك باشا وزيرا للأوقاف والأشغال ، وله إشراف على المساجد وما تحويه خزائنها من الكتب ، ولعل على مبارك باشا تملَّك هذه النسخة حِقْبة من الزمن ، ثم أعادها إلى دار الكتب لتحفظ فيها . وقد محيت هذه العبارة ، واكتفوا بأن كتب بدلها فى وسط الصفحة بالمداد البنفسجىّ ، العبارة : مستخرج من دشت . . . . التى ذكرناها آنفا .

وخط الصفدىّ على نسخة هذا السفر هو الشهادة التاريخية التى لا تقبل الجَرح ، بأن هذا السفر من كتاب معجم ما استعجم لأبى عبيد البَكرى .

ذلك إلى أننا نجد فى الجانب الأيسر من الكتاب بجانب كلمة أبى عُبيد ، اسم محمد بن شيخ السَّلامية الحنبلى ، بخط مملوكى جَهير جميل ، وهذا من شيوخ العلم الذين تزكّى شهادتهم شهادة الصفدى ، ولعله أحد من تملكها .

وفى الزاوية اليسرى العليا شهادة أخرى بأن هذه النسخة اعتمدت للمقابلة والتصحيح ، ونصها : قابل به ، وصحح عليه ، على بن . . . [وذهبت بقية الاسم عند التجليد] عفا الله عنه ، ولطف به . غفر الله سبحانه لصاحبه .

وعلى هوامش هذه النسخة من الداخل إضافات بعضها بخط الناسخ نفسه ، تكملة لنقص فاتَهُ من نفس الأصل ، أو إثباتا لمقابلة بأصل آخر ، وهى كثيرة جدا ، وكثير منها بخط العلامة الصفدىّ ، كإضافة رسم « إضْمِتْ » . وبعض هذه الإضافات استدراكات على المؤلف ، لأنه ترك شيئا كان حقه أن يذكره ، أو تصويب نِسبة شعر إلى قائله ، أو نحو ذلك مما نراه مبثوثا على الهوامش .

والنسخة فى جملتها صحيحة ، وخطها واضح جميل ، إلا أنها لا تخلو من خطأ ، برغم الاستدراكات والمقابلات المثبتة عليها ؛ وكثيراً ماتتفق هذه النسخة هى ونسخة جوتنجن ج التى نشرها المستشرق وستنفلد ، فى صوابها وخطئها ، كما يستفاد من تعليقاتى المثبتة فى ذيول الصفحات ، وأظن أن الأصل الذى كتبت عنه نسخة س كان أصلاً لبعض النسخ الأوربية التى اعتمدت لطبع النسخة ج .

وقد جعلنا هذه النسخة هى الأم الأولى ، التى يدور عليها مِحْور المضاهاة والمقابلة للجزء الأول من المعجم ، ورمزنا لها بالحرف س ، إشارة إلى المدينة التى كتبت فيها ، وهى سبتة .

وليس معنى كونها أصلا أول أننى أتمسك بلفظها حتى إذا ثبت كونه خطأ ، بل أعتمد اللفظ الصحيح فى المتن من أية نسخة ، وأثبت نتيجة المقابلة فى الهوامش .

الأصل الثانى : النسخة ق . وهى مؤلفة من ثلاثة أجزاء ، كتب أولها فى مدينة القاهرة بخط نسخى جميل ، من عصر الأتراك العثمانيين ، على ورق كتانى أبيض ، ناصع مصقول ، رقيق ليّن . وهو محفوظ بدار الكتب المصرية ، ورقمه ٥٥٤ جغرافيا .

وهذا الجزء يبتدىء من أول الـكتاب ، وينتهى فى رسم (خاخ) من كتاب حرف الخاء ، عند قول الشاعر :

لأبصر أحياء بخاخَ تضمنتْ   منازلَهم منها التِّلاعُ الدوافعُ

وبعد ذلك فى أول الجزء الثانى : « وقال على بن أبى طالب » . وهو فى قياس نسخة س طولا وعرضا وكتابة ، إلا أن مسطرته واحد وعشرون فى كل صفحة . كما أنه خلو من تاريخ النسخ ، واسم الناسخ ، وليس عليه مقابلات نسخ ، ولا تصحيحات أو استدراكات ، إلا شيئا نادرا جدا ، بخط الناسخ .

وعلى الصفحة الأولى منه بخط الشيخ أحمد الدمنهورى ، من علماء الأزهر المتأخرين ، تحت اسم الـكتاب ، هذه العبارة : « وقف هذا الـكتاب الأمير عبد الرحمن جاويش قصدغلى ، على طلبة العلم بالأزهر ، وجعل مَقَرّه خِزانة كاتبه الحقير أحمد الدمنهوريّ ، عُفى عنه » . ويلى ذلك حروف الهجاء مرتبة على طريقة المغاربة ، كمفتاح للبحث فى المعجم .

ويظهر أن هذه النسخة قبل أن تجلد كانت كراريس (ملازم) غير مخيطة ، ولذلك التزم الشيخ الدمنهورى أن يكتب فى رأس أول صفحة من كل كراسة بخطه ، هذه العبارة : « وقف بخزانة الدمنهورى بالأزهر » .

وهذا الجزء أصح كثيرا من النسخة س ويمتاز بأن الإضافات والتصحيحات التى على هامش س كلها موجودة فى صُلْب هذا الجزء ، بخط الناسخ . ومن أمثلة ذلك أن الإضافة التى زادها المؤلف على رسم البَقيع ، وهى التى توجد على هامش النسختين س ، ز ، وتخلو منها نسخة ج ، قد تضمنها هذا الجزء فى صُلْبه لا فى هامشه . فيظهر أن هذا الجزء منقول عن نسخة مصححة غاية التصحيح ، مضبوطة أكمل الضبط ؛ ومع ذلك قد وقع فيــه أخطاء قليلة ، ولعلها كلها من اشتباه الأصــل المنقول عنه على الناسخ ، فلم يحسن قراءته .

وفى هذا الجزء من نسخة ق خرم مقداره ورقة من وجهين ، بين صفحتى ٢٧٦ ، ٢٧٩ من أول قول المؤلف فى رسم « الجِعِرّانة » : الحجازيون يخففون . إلى أول قول ابن مُقْبل : « ومرت على أكناف هبر عشيةً » . ومقدار ذلك فى نسخة س خمسة وأربعون سطرا .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن معظم الخطأ الذى يقع فى نسخ هذا الـكتاب ، سببه الخط المغربىّ ، الذى تشتبه قراءته كثيرا على المشارقة ، ومن أسـباب شيوع الخطأ فى الخط المغربى نقط حرف الفاء بواحدة من تحت ، والقاف بواحدة من فوق ؛ وأن المغاربة لايهمزون ما يهمزه المشارقة ، وكثيراً ما يكتبون الضاد ظاء ، والظاء ضاداً ، ممـا يوقع القارىء فى كثير من اللبس والخطأ ، إلا من اعتاد قراءة خطوطهم .

ومن مزايا هـذا الجزء أن الـكلمات التى تشرح كتِبَتْ بخط أكبر من كلمات المتن ، وبمداد أحمر ، وليس كذلك أسماء الشعراء فيه .

أما الجزءان المتممان لهذا الجزء ، فمكتوبان بخط مغربىّ ، قريب من خط النسخة س وهما فى طولها وعرضها ونظامها ، ولذلك اشتبه أمرهما على المفهرسين فى دار الـكتب قديما ، فضموهما إلى النسخة س ، وجعلوهما متممين لهـا ، وكتبوا عليهما الرقم ٤٠٤ جغرافيا ، واعتقدت أنا ذلك حينا ، ولـكن بطول التأمل فى النسختين ، ظهرت لى فروق بينهما ، وأن كلا منهما أصل غير الآخر .

١ — فما لاح لى من الفروق بينهما الخط ، والخط أمر فنّى ذوقىّ ، تدركه العين ، ولا يحيط بمداه الوصف . ومع تشابه النسختين خطا إلى حد كبير ، فإنى أقرر أن اليد التى كتبت إحداهما غير اليد التى كتبت الأخرى ؛ ولست فى ذلك خابطا فى الظلام ، لأنى أكتب الخط الجيد ، وأستطيع أن أميز أقلام الـكتاب ، وذوق المصور .

٢ — وفرق آخر أدق من هذا وأوضح ، وهو أن الـكاتب لم يجر فى هذين الجزأين على عرف المغاربة ، الذى جرت عليه س فى نقط الفاء والقاف ، وإنما نقطهما كما يفعل المشارقة . وهذا فرق جوهرى لا مرية فيه .

٣ — وفرق ثالث من حيث الورق ، فورق النسخة س كما قلت كتانى ثَخين جافّ غير مصقول ، ولونه إلى الصفرة . أما هذان الجزءان من نسخة ق فورقهما أبيض وإن كان غير ناصع البياض ، تعلوه حمرة أحيانا ، وفيه قوة وصقل أكثر من ورق س .

٤ — وفرق رابع من حيث التملّك ، فالنسخة س كما قلت فى وصفها كانت من كتب الشيخ الجليل خليل بن أيبك الصفدىّ ، وكان بعض مكتبته قد استقر بجامع المؤيّد بالقاهرة . أما الجزءان الثانى والثالث من نسخة ق فقد كانا فى يد الأمير عبد الرحمن

قصدغلى ، ووقفهما على طلبة العلم بالأزهر ، وجعل مقرهما خزانة العالم الأزهرى الشيخ أحمد الدمنهورى ، وكتب على كل كراسة فى الورقة الأولى منها : وقف على طلبة العلم بالأزهر . وهذه العبارات كلها موجودة على الأجزاء الثلاثة من النسخة ق .

٥ — وفرق خامس ، وهو اختلاف تاريخ النسخ ؛ فقد جاء فى آخر الجزء الثالث من نسخة ق ما نصه : كتبه الفقير إلى رحمة ربه ، المستغفر من زَلَله وذنبه ، على بن عبد الله بن مسعود القارى ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا لهم بالرحمة ، ولجميع المسلمين .

وكان الفراغ منه يوم الأحد سابع عشرين رجب من سنة ثنتين وستين وستمائة » .

فبين كتابة الجزء الأول من النسخة س وكتابة الجزأين الأخيرين من نسخة ق أكثر من خمسين عاما .

٦ — وفرق سادس ، وهو أن نهاية الجزء الأول من س بآخر حرف الحاء لا تتفق مع بدء الجزء الثانى من ق فى وسط رسم (خاخ) . وهذا أيضا دليل مادى لا تجحد قيمته .

٧ — وفرق سابع من حيث عدد الأسطر ، فمسطرة س ٢٥ سطرا ، ومسطرة هذين الجزأين ٢١ سطرا ، كمسطرة الجزء الأول .

أما من حيث الصحة والضبط ، فيظهر أن هذين الجزأين فى درجة النسخة س ؛ فعلى هوامشهما كثير من الإضافات والطُّرر ومقابلات النسخ ، بأقلام مختلفة ، بعضها مغربى ، وبعضها بخط نسخى جميل أشبه بخط الشيخ خليل الصفدى وليس به .

الأصل الثالث : النسخة ز ، وهى محفوظة بخزانة الأزهر ، ورقمها ٢٢٣ تاريخ . وليست نسخة كاملة ، وكانت مقسمة إلى أربعة أجزاء ، ضاع معظمها وبقى أقلها .

بقى من الجزء الأول ٥٢ ورقة من آخره ، تبتدىء بقول المؤلف : (والريحان ، فقال عمر) وهذه العبارة فى رسم « أذرعات » أول صفحة ١٣٢ من مطبوعتنا هذه ، وينتهى بآخر هذا الجزء .

وبقى الجزء الثانى كله ، وعدد ورقاته ٧٨ تبتدىء من حرف الجيم إلى آخر حرف الزاى . وهذه النهاية تتفق مع نهاية الجزء الأول من نسخة ج ، التى هى فى مجلدين كبيرين .

وبآخر هذا الجزء العبارة الآتية بخط الناسخ : « تم السفر الثانى من المعجم للبكرى رحمه الله تعالى ، وصلى الله على محمد رسوله المصطفى وعبده » .

وكتب محمد بن خلف فى شوال سنة ست وتسعين وخمسمائة » .

وهـذه النسخة أقدم النسخ التى بأيدينا ، ولعلها أقدم النسخ الباقية من الـكتاب ، بين كتابتها ووفاة المؤلف نحو مِئة سنة وعشر . وعلى هامشها ما يفيد أنهـا قوبلت بأصل بخط المؤلف . وهى بخط أندلسى غاية فى الجمال ، شبيه فى قاعدته بخط النسخة س ، إلا أنه أدق منه وأجمل ؛ وورقها أيضا شبيه بورق النسخة س ، فيه صفرة تشتد فى مواضع الـكتابة جدا ، حتى تـكون بُنّيّة ، يغيب فى لونها سواد المداد ، وعليها تعليقات بخطوط مختلفة مغربية ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطرا فى كل صفحة . وهى الغاية فى الصحة والضبط والوضوح ، ولو كانت كاملة لفاقت جميع الأصول الموجودة من هـذا الـكتاب فى العـالم .

وقد تطرّق إليها البِلَى والوهْن ، وصارت صحائف مفـكـكة ، أشبه بالألواح . ويجمل أن تعنى إدارة خزانة الأزهر بتصويرها ، لتحفظ هذه البقية من عاديات الأيام .

أما نتائج مقارنات النسخ الثلاث (س ، ق ، ز) فيما بينها ، ثم مقارنتها بنسخة ج المطبوعة فى جوتنجن بألمـانيا ، فقد فصلتها فى الحواشى أسفل الصفحات ، فعلى من يريد البحث فى مزايا كل نسخة أن يراجع ما أثبته من ذلك .

ولم أشأ أن أخرج النسخة ج المطبوعة فى جوتنجن بألمـانيا من حسابى فى المقابلة والمضاهاة ، بل قارنت بينها و بين نسخنا المخطوطة ، لأدل الباحث على مزايا النسخ جميعا ، وفى ذلك فائدة أيضا لمن شاء من الأوربيين أن يقارن مخطوطات أوربة بمخطوطات المشرق .

بقيت مسألة واحدة تحتاج إلى التفسير ؛ فما سر اختلاف النسخ بالزيادة والنقص، وهذا أمر يظهر أنه ليس للناسخين دخل فيه ؟

والجواب عن ذلك هين ميسور ، وقد أجاب عنه العلامة وستنفلد من قبل فى مقدمته لمطبوعته . ذلك أن البـكرى كتب المعجم أولا ، ثم أذاعه وتهاداه الناس والرؤساء ، كما بيناه فى موضعه ، ثم ردد النظر فى المعجم مُتَصَفِّحا مُنَقِّحا ، فبدا له فيه أشياء لم يفطن لها أول الأمر ، فأصلحها على هامش بعض النسخ ، أو كما يقول العلامة وستنفلد فى أوراق وجُزازات ، وألحقها بمواضعها من الـكتاب ، ثم جاء الناسخون ينقلون الـكتاب ، فبعض عثر على نسخة منه قبل التنقيح ، فنقلها ناقصة ؛ وآخر عثر على نسخة منه منقحة

فنقلها كاملة ، وبعضهم نقل الجزازات كلها ، وبعضهم وجدها ناقصة ؛ فاختلفت نسخ الـكتاب فى أيدى الناس . وهذا أمر عهدنا مثله فى مقدمة ابن خلدون ، وفى دواوين كثير من الشعراء .

وقد نبهت على هذا تنبيها واضحا جدا فى هذا الـكتاب فى رسم البقيع ، إذ كان المؤلف قد خلط أولا بين البقيع والنقيع ، ثم بدا له ، ففصل البقيع عن النقيع ، بضميمة ضمها إلى الأصل فى البقيع ، فاقرأ ذلك فى الصفحات ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وللزيادات التى على هوامش النسخ احتمال آخر : أن يكون بعضها من إضافة الذين قرءوا الـكتاب من العلماء ، ولم ينبهوا على أن ذلك زيادة من عندهم ؛ فيشتبه أمرها على الناسخين ، فينقلوا هذه الزيادات فى المتن ، على أنها من تتمة كلام المؤلف . وهـذا نادر الحصول فى معجم البكرىّ ، ومن أمثلته أن المؤلف حين ينسب الشعر إلى النابغة الذبيانىّ يقول : قال النابغة ، ولا يزيد على ذلك ، وهذا ملحوظ عندنا فى النسخ الثلاث المخطوطة ، أما نسخة ج فتزيد دائما كلمة «الذبيانى» بعد النابغة ، وأظنها من زيادات القارئين .

وقد رأيت مثل هذه الزيادات التى يُدخلها الناسخون على المتون الأصلية ، فى نسخة شرح التبريزى لسقط الزند ، المحفوظة بدار الـكتب المصرية برقم (١٤٣٤) .

ولم أكتف فى تحقيق هذا الـكتاب بمقابلة النسخ وإثبات صور الخلاف والاتفاق بينها ، ولـكنى عرضت مادة المعجم عرضا دقيقا على المصادر التى أخذ منها المؤلف إن وُجدت ، كـكتب الأشعار والأحاديث والتواريخ ؛ وعلى مصادر أخرى لم يأخذ منها المؤلف ، ولـكنها تشاركه فى موضوع بحثه ، كمعاجم اللغة ومعاجم البُلدان ، وقد خرجت من هذا العرض الشاق بفوائد كثيرة ، استدراكا على المؤلف فى أمور أخطأ فيها ، ويستطيع الباحث أن يقرأ ما كتبناه من ذلك فى رسم البقيع مثلا ، وفى رسم البوازيج ، وفى رسم ثور ، وفى كثير غير هذه ، مما يراه مبثوثا فى ذيول الصفحات .

وسألحق بآخر الـكتاب عند تمامه ، الفهارس التى أراها مكملة له ، مُيَسِّرَة للبحث عن فوائده ، مُفَصِّلة لأغراضه ومقاصده .

التعريف بمؤلف الكتاب

أما مؤلف هـذا الـكتاب فهو أبو عُبيد عبد الله بن أبى مصعب عبد العزيز بن أبى زيد محمد بن أيوب بن عمرو البكرىّ . من بكر بن وائل صَلِيبَة . وهو لغوى من الطِّراز الأول فى الأفق الأندلسىّ ، تحدثنا مؤلفاته النادرة أنه امتاز على أهل عصره بثقافته اللغوية العالية ، كما يحدثنا أصحاب التراجم بأن أسلافه كانوا من بيت السراوة والشرف والرياسة ، وأرباب النعم ؛ استمدوا الشرف من صريح أنسابهم فى بلاد العُجْمة ، كما استمدوه من ماضيهم الحربى فى فتح الجزيرة ، وشغل المناصب العاليـة فى الدولة ، فتحدثنا كتب التراجم أن جده أيوب بن عمرو تولى خطة الرد بقرطبة زمن الدولة الأموية ، والقضاء ببلده لَبْلة . والقضاء كان من المناصب التى يحتـكرها عِلية الناس وسرواتهم فى الأندلس . فلمـا انتثر عقد دولة الأمويين ، تغلب ملوك الطوائف على ما بأيديهم من البلاد ، واستقلّ البـكريون بأونبة (وَلْبَة) وشلطيشَ وما بينهما من البلاد فى كورة لَبْلة ، على ساحل البحر المحيط ، غربى إشبيلية ، وقعدوا منها مَقعد أكابر الأمراء ، من الخروج عن الطاعة ، والاستبداد عن الجماعة . ودامت إمرة البـكريين فى تلك الناحية نحو أربعين سنة ، انتهت بتغلب المعتضد عبَّاد بن محمد صاحب إشبيلية سنة ٤٤٣ على ما جاوره من البلاد والإمارات الصغيرة . وكان آخر البكريين حكما بأونبة أبو مصعب عبد العزيز ، والد أبى عبيد صاحب المعجم ، فخرج هو وآله منها ، ونزلوا قرطبة فى كنف بن جهور .

ولم تصرح كتب التراجم بالسنة التى ولد فيها أبو عبيد ، وإنما ذكرت وفاته سنة ٤٨٧ هـ عن سن عالية ، كما يشهد بذلك كلام الفتح بين خاقان فى القلائد .

وقد ذكروا من أساتذته أربعة من جِلّة علماء الأندلس : أبا مروانَ بن حيَّان صاحب التاريخ المشهور ، وأبا بكر المُصْحَفى ، وأبا العباس العُذْرِى ، وأبا عمرَ يوسف بن عبد البر النَّمَرى ، حافظ الأندلس ، ومحدثها الأكبر ؛ تذكر كتب التراجم أنه أجاز أبو عبيد ، ولعله ناوله كتبه ومروياته ، وهى كثيرة ، ولـكن البـكرى لم يأخذ عنه ، ولم يسمع منه وإن كان بعض الباحثين قد فهم من الإجازة أنه تمذ له .

ولم تذكر التراجم غير من ذكرنا من شيوخه . أما أنا فأرى البـكرىّ من ثمرات ذلك الغِراس الأدبى واللغوى ، الذى غرسه أبو على القالى فى إقليم الأندلس . فقد تخرج

بكتب أبي عليّ التي ألفها ، والتي حملها من الشرق ، من مخطوطات منسوبة ، مقروءة على مؤلفيها ، مضبوطة أتم الضبط ، ومصححة غاية التصحيح ، بسماع أبي عليّ ، أو بروايته عن مشيخة العراق ، من أمثال ابن دُريد أو أبي عُبيد ، أو نِفطويه أو ابن السكيت أو الأصمعيّ أو غير هؤلاء من أئمة اللغة ، وليس من المجازفة أن أقول اعتماداً على المعجم وعلى اللآلئ : إن البكرى ورِث وقرأ كثيراً من كتب القاليّ ، التي عليها خطه أو خطوط أصحابه . بلى ، قد تمرّس البكرى بتواليف القاليّ تمرّسا ، وفَلاها فَلْيا ، واستطاع بثقافته الممتازة أن يشرحها ، و يستدرك عليها ، و ينقدها نقد الصيرفيّ للدراهم ؛ وتلك منزلة عالية فى الإحاطة باللغة والشعر والتاريخ والأنساب ، عرفها له أهل عصره ومترجموه ، فوصفوه بالتقدم فى فنونه ، ورواج تواليفه ، حتى كانت تتهاداها الملوك فى عصره .

وللبكريّ مؤلفات كثيرة ، أشهرها هذا المعجم ، وكتاب اللآلى ، فى شرح أمالى القالى الذى نشره الأستاذ عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، نشرة علمية مصححة محققة ، بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .

ومنها كتاب الإحصاء لطبقات الشعراء ، وهو مثل المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء للآمدى ، إلا أنه أكبر منه . وكتاب اشتقاق الأسماء . وكتاب أعلام نُبوّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب التدريب والتهذيب ، فى ضروب أحوال الحروب . وكتاب التنبيه ، على أغلاط أبى على فى أماليه ، وقد طبع ملحقاً بكتاب أمالى القالى . وكتاب صلة المفصول ، فى شرح أبيات الغريب المصنف . وكتاب فصل المقال ، فى شرح كتاب الأمثال . وكتاب المسالك والممالك ، وقد طبع منه البارون دى سلين قطعة باسم كتاب المُغرب ، فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، بالجزائر سنة ١٨٥٧ م . وكتاب النبات ، أو أعيان النبات والشجريات الأندلسية .

وهذه الكتب كلها قد ذكرها الميْمَنى فى مقدمة سِمْط اللآلى . وذكر بعضها السيوطى فى بغية الوُعاة . وابن بَشكوال فى الصلة ، وأكثرها لم يطبع .

وكان البكريّ معنياً بكتبه ، يكتبها بالخط الجيد ، و يجلدها التجليد النفيس ، وكان الملوك والرؤساء يتنافسون فى اقتنائها ، و يتهادونها فى حياته .

ومما جاء فى كتاب الصلة لابن بشكوال (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ) فى التعريف به :

« عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى ، من أهل شَلْطِيش ، سكن قُرطبة ، يُكْنَى أبا عُبيد . روى عن أبى مروان بن حَيَّان ، وأبى بكر المصْحَفى ، وأبى العباس العُذرِى ، سمع منه بالمَرِيَّة ؛ وأجاز له أبو عمر بن عبد البرّ الحافظ غيرهم .

وكان من أهل اللغة والآداب الواسعة ، والمعرفة بمعانى الأشعار والغريب والأنساب والأخبار ، متقنا لما قيده ، ضابطا لما كتبه ، جميل الكتب ، متهما بها ، كان يمسكها فى سبائب الشرب وغيرها ، إكراما لها وصيانة . وجمع كتابا فى أعلام نبوة نبينا عليه السلام، أخذه الناس عنه ، إلى غير ذلك من تواليفه . وتوفى رحمه الله فى شوال سنة سبع وثمانين وأربع مئة ، ودفن بمقبرة أم سَلَمة » .

وحَلاَّه الفتح ابن خاقان المتوفىً سنة ٥٣٥ هـ فى القلائد بقوله :

« عالم الأوان ومُصنّفه ، ومُقرِّطُ البيان ومُشنّفه ، بتواليف كأنها الخَرائد ، وتصانيف أبهى من القلائد ، حَلّى بها من الزمان عاطلا ، وأرسل بها غمام الإحسان هاطلا ، ووضعها فى فنون مختلفة وأنواع ، وأقطعها ما شاء من إتقان وإبداع . وأما الأدب فهو كان منتهاه ، ومحل سُهاه ، وقُطْب مَداره ، وفَلَك تَمامه وإبداره . وكان كل ملك من ملوك الأندلس يتهاداه ، تَهادىَ المُقَلِ للكَرَى ، والآذان للبُشْرَى . . . . إلى آخر ماقاله » .

ومن قول ابن بَسّام الشَّنْتَرِينى (المتوفى سنة ٥٤٢) فى الذخيرة يصف المؤلف :

وَمنهم الوزير أبو عُبيد البكرى ، وكان بأفقنا آخر علماء الجزيرة بالزمان ، وأولهم بالبَراعة والإحسان ، أبرعَهم فى العلوم طلقا ، وأنصعَهم فى المنظور والمنثور أُنقًا ، كأنّ العرب استخلفته على لسانها ، والأيام ولّته زِمام حِدْثانها ، ولولا تأخر ولادته ، لأنسى ذكرَ كِنْيه المتقدم الأوان : ذرَب لسان ، وبراعة إتقان . . . . . . إلى آخر ما قال » .

كان أبو عُبيد البكرى كاتبا ، ولعله قد كتب عن محمد بن معن الصُّمادحىّ صاحب المَرِيّة ، الذى اصطفاه وقربه ، ورفع مرتبته ، ووسع راتبه ، ولذلك كان يلقب بالوزير جرى بذلك قلم ابن بسام فى الذخيرة ، بل لقبه الضَّبىّ فى البُغْية بذى الوزارتين ، وقال الصفدىّ فى الوافى : إنه كان أميراً بساحل كورة لَبْلة ، وصاحبَ جزيرة شَلْطِيش .

وفى رأيى أنه لُقّب بالوزير لأنه وَزَرَ لأبيه ، أو لمصاحبته الملوك ، وإن لم يكن وزيراً على الحقيقة ، على ما جرى به العرف الأندلسى . والناس كانوا ولا يزالون يتوسعون فى

الألقاب بلا حساب ، على أن أبا عُبيد لم تـكن منزلته فى نفوس أهل عصره أقل محادّةً من منزلة الوزراء .

ونثره جَزْل متين ، عربىّ الديباجـة ، حسن الأسجاع ، يشبه نثر الفتح ، صاحب القلائد والمطمح ، وابن بسام صاحب الذخيرة ، وهو يمت بصلة قوية إلى نثر كتاب المشرق فى القرن الرابع ، أمثال ابن العميد والصاحب بن عباد وطبقتهما .

ومما يدل على براعة أساليبه ، مما كتبه من رقعة يهنئ بها الوزير الأجل أبا بكر بن زيدون بالوزارة :

« أسعد الله بوزارة سيدى الدنيا والدين ، وأجرى لها الطير الميَامين ، ووصـل بها التأييد والتمـكين . والحمد لله على أَمَلٍ بُلِّغَه ، وجَذَلٍ قد سُوِّغه ، وضَمانٍ حَقَّقه ، ورجاء صَدَّقه . وله المِنَةُ فى ظلام كان أعزه الله صُبحه ، ومُستبْهِم غدا شرحه ، وعَاطِلٍ نحر كان حُلِيَّه ، ووصالِ دَهْر صار هَدِيَّه .

فقـد عَمَر الله الوزارةَ باسْمِهِ ورَدَّ إليها أهلَها بعد إقصارِ »

* * *

وبعد ، فأنا حقيق حين أقدم هذا السفر إلى العلماء والباحثين أن أسجِّل شكرى للذين عاونونى على إخراجه ، وأخص بالشكر زميلىّ الفاضلين المدرسين بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول : الدكتور مراد كامل ، لأنه قرأ لى مقدمة العلامة وستنفلد الألمانية ، والدكتور عبد الرحمن بدوى ، لأنه ترجم لى تلك المقدمة وكتبها بخطه ، وبعض الطلاب وخريجى كلية الآداب الذين عاونونى على مقابلة نسختى بالأصول المخطوطة . وأخـيرا أقدم جزيل الشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر على قيامها بنفقات الطبع ، ومطبعة اللجنة ، على مابذلت من دقتها وعنايتها الفنية ، فى إلباس الكتاب هذه الحلة الرائقة .

وكتب بالقاهرة فى شعبان سنة ١٣٦٤ = يوليه سنة ١٩٤٥ م

